





# منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعى في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012/8/30 وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

**ن:** +962 6 566 6476

+962 6 566 6376 **:** 

أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، اتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.



# جدول المحتويات

4	مقدمة:
6	حاجة الأردن إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي:
8	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً ومحلياً
9	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي
12	العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر
17	إطار عمل الاستثمار في الأردن:
22	توصيات منتدى الاستراتيحيات الأردني:



### 1. مقدمة:

لطالمــــا أولـــت الحكومــــات، والمؤسســـات الدوليـــة، والمراكـــز الفكريـــة، والمحللـــين الاقتصـــاديين، والأكـــاديميين، اهتمامـــاً بالغـــاً بموضـــوع الاســـتثمار المحلـــي والاســـتثمار الأجنبي المباشر، لأسباب متعددة يذكر منها:

- أ. يــؤدي الاســـتثمار المحلــي فــي شــكله الأساســي (البشـــري والمــادي)، إلــى زيــادة إنتــاج الســـلع والخــدمات، وتحســـين الإنتاجيــة، وتعزيــز الصــادرات، وبالتـــالي المزيـــد مـــن الاقتصــــادي، والــــذي يـــؤدي بـــدوره إلـــى تحســـين الربحيـــة، وتشـــجيع المزيـــد مـــن الاستثمارات.
- ب. يمكـن للاسـتثمار الأجنبي المباشـر أن يسـاهم في تحـوّل الاقتصـادات مـن خـلال الابتكـار وزيـادة الإنتاجيــة. كمــا يمكــن لتــدفقات الاســتثمار الأجنبـي المباشــر أن تعــزز مــن حجــم صــادرات الــدول المستضـيفة لهــا، وأن تــوفر فيهــا وظــائف أفضــل أجــراً وأكثــر اســتقراراً، علاوة على رفد اقتصاد الدول المستضيفة له بالعملات الأجنبية.
- ج. يمكـــن للاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر أن ينقـــل التكنولوجيـــا، والمعرفـــة، والخبـــرة الفنيـــة، والممارسات السليمة للأعمال من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.

وقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في خطاب العرش السامي على أهمية الاستثمار كونه المحرك الرئيس لعملية النمو والتنمية الاقتصادية، بقوله "أما فيما يتعلق بمساري التحديث الاقتصادي والإصلاح الإداري، فالهدف منهما تحقيق التعافي من الظروف التي فرضتها أزمة كورونا، وبناء أسس راسخة لشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، لإقامة استثمارات توفر فرص العمل وتحفز النمو، والاستفادة من القطاعات الواعدة والطاقات البشرية المؤهلة".

وقـد جـاءت رؤيـة التحـديث الاقتصـادي لتسـتهدف جـذب مـا يزيـد عـن 41 مليــار دينــار أردنـي مــن الاســـتثمارات الأجنبيـــة والمحليـــة خـــلال العشـــرة أعـــوام القادمـــة، مـــن خـــلال التأكيـــد علـــى ركيزتين رئيسيتين هما:

- 1. ركيـزة النمـو الاقتصادي: والتي تضـمنت ثلاثـة أهـداف رئيسـية هـي: تـوفير فــرص عمــل جديــدة لأكثــر مــن مليــون شــاب وشــابة يلتحقــون بســوق العمــل بحلــول عــام 2033، وزيــادة الــدخل الحقيقــي للفــرد بنســبة 3% ســنويا بالمتوســط، ورفــع ترتيــب الأردن فــي مؤشــر التنافســية العالمــي الصــادر عــن المنتــدى الاقتصــادي العالمــي ليصبــح ضمــن أعـلى 30% من دول العالم.
- 2. ركيــزة النهــوض بنوعيــة الحيــاة: والتــي حــددت ثلاثــة أهــداف رئيســية وهــي: مضاعفــة نســـبة الراضيـــن عـــن نوعيــة الحيــاة بيــن الأردنييــن لتصـــل الــى 80%، ورفــع تصنيــف إحـــدى المـــدن الأردنيــة لتصبـــح ضمــن أفضـــل 100 مدينــة فـــي العـــالم، ورفــع ترتيــب الأردن في مؤشر ليغاتوم للازدهار ليصبح ضمن أعلى 30% من دول العالم.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع عشر، تشرين ثاني، 2021



وفي السياق أعله، تهدف ورقة السياسات الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، إلى:

- 1. تسليط الضوء على أبـرز المشـاهدات التي توضـح سـبب **حاجـة الأردن إلى المزيـد مـن الاستثمارات** بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص.
- تقديم بعض الملاحظات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.
  - 3. تحديد العوامل التي تؤثر على الاستثمار المحلي والأجنبي.
  - 4. تقديم التوصيات لزيادة الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.



# 2. حاجة الأردن إلى تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى:

تكمــن أهميــة جــذب الاســتثمارات المحليــة والأجنبيــة، بــالنظر إلــى التحــديات التــي يواجههــا الاقتصاد الأردني، والتي تتمثل في:

- 1. ضعف معدلات النمو الاقتصادي. حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة 2020-2010 مــا نســـبته 2.1.1%. ونتيجـــة لـــذلك، زادت معـــدلات البطالـــة مـــن 12.5% عـــام 2010. إلى ما نسبته 22.8% عام 2022.
- 2. ارتفاع معدلات البطالـة بـين الشـباب والانـاث. فقـد وصـلت معـدلات البطالـة فـي عـام 2022 بـين الفئــة العمريــة (20-24 ســنة) إلــى مــا نســبته 32.7%، ومــا نســبته 29.5% فــي الفئــة (30-29 ســنة). فــي المقابــل، كــان الفئــة (30-90 ســنة). فــي المقابــل، كــان معظــم العــاطلين عــن العمــل فــي عــام 2022 إمــا حاصــلين علــى تعلــيم ثــانوي أو أقــل ونسبتهم (42.5%). أو أنهم أكملوا تعليمهم الجامعي ونسبتهم (42.2%).
- 3. **ارتفاع فتـرة التعطـل عـن العمـل،** حيـث أن (30.6%) مـن العـاطلين عـن العمـل، هـم متعطلـون لمـدة تتـراوح مـا بـين 12 الـى 23 شـهراً، فـي حـين أن مـا نسـبته 20.4% مـن العاطلين عن العمل هم متعطلون لمدة عامين او أكثر.
- 4. **العجز المستمر في الميزان التجاري**، لم يتمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق أي فائض مسىقاً.
- قي عام 1995، إلى +0.37 في عام 1995، إلى +0.37 في عام 1995، إلى +0.37 في عام 2010، إلى +0.37 في عام 2010، لتصل إلى +0.07 في عام 2020.
- 6. الضعف المستمر في المالية العامة وأثره على الارتفاعات الكبيرة في إجمالي الدين العام. فقد ارتفعت نســــبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من 67.1% في عام 2010، إلى حوالي 106.4% في عام 2022. وفي الواقع، شــكلت مدفوعات الفوائد ما نســبته 134% مما يتم انفاقه على الصحة<sup>4</sup>.
- 7. انخفاض نســـبة تكوين رأس المال الثابت الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يعتبر متوسـط نسبة تكوين رأس المال الثابت (الاســـتثمار الرأسـمالي) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015 2021) منخفضــا نســـبيا (17.1%) مقارنة ببعض الدول، كالصــين (42.2%)، وابرلندا (34.5%) مثلا.
- قراجع الأصول الثابتة للشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الأعوام 2010-2021.
  حيث بلغت نسبة التغير في صافي الأصول الثابتة حوالي (-38.5%) للشركات الصناعية، و(-21.2%) للشركات الخدمية. مما يدل على أن معظم الشركات في هذين القطاعين لم تقم بأي استثمار جديد خلال هذه الفترة.
- و. تدني نسبة صادرات الأردن من "التكنولوجيا العالية" (المنتجات المرتبطة بالبحث والتطوير.
  كأجهزة الكمبيوتر، والأدوات العلمية، والآلات، وغيرها)، إلى إجمالي الصادرات المصنعة (2015 -

² مؤشر التعقيد الاقتصادي الصادر عن جامعة هارفرد، والذي يقيس أداء 133 دولة من حيث وفرة الصادرات وتنوّعها.

<sup>3</sup> تشمل الديون المترتبة على الحكومة لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

⁴ وفقاً للأرقام الصادرة في الموازنة العامة لسنة 2022.



2021) والتي بلغت (2%) فقط، ومقارنة مع العديد من اقتصادات العالم تعتبر هذه النسبة متدنىة حداً.

10. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأردني (بالأسعار الثابتة - تعادُل القوة الشرائية) لكل عامل من 54,140.4 دولارًا في عام 2022.

في ضوء الحقائق والتحديات التي ذكرت سابقا، جاءت رؤية التحديث الاقتصادي لتستهدف "تطوير الأردن ليكون مركزاً للصناعة في المنطقة من خلال رفد الصادرات سريعة النمو بالمنتجات المتميزة وذات القيمة العالية"، و"تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إعداد إطار لبيئة جاذبة للاستثمار". كما استهدفت خارطة طريق رؤية التحديث الاقتصادي تحقيق ما يلي خلال الأعوام العشر القادمة:

- أ. "زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 30.2 مليار دينار، إلى 58.1 مليار دينار؛ أي بمقدار 27.9 مليار دينار، وبنسبة نمو 5.6% سنوباً".
- ب. "زيادة فرص العمل من 1.6 مليون فرصة عمل، إلى 2.6 مليون فرصة بحلول عام 2033، وهو ما يعكس نمواً بعدد فرص العمل الجديدة بنسبة 4.2% سنوياً".
- ج. "جلب استثمارات وتمويل بقيمة 41 مليار دينار، يأتي معظمها (حوالي 72%) من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص".



# 3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً ومحلياً

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر "علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة وسيطرة (المستثمر الأجنبي المباشر"<sup>5</sup>. المباشر أو الشركة الأم) في شركة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر"<sup>5</sup>. ويأتى الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال، نذكر منها:

- أ. الاستثمار في **مشاريع جديدة Greenfield FDI:** كإنشاء شركة جديدة في البلد المستضيف للاستثمار. وتكون مثل هذه الشركة (صناعية/ خدمية) متفرعة عن شركة أخرى.
- ب. **الدمج والاستحواذ Mergers & Acquisitions**: قد يأتي الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف من خلال **دمج الشركات أو الاستحواذ عليها** بشكل كلي.
- ج. **المشاريع المشتركة Joint Ventures؛** وهي تحالفات ما بين شركات أجنبية مع شركات محلية لتنفيذ مشاريع محددة.
- د. زيادة الاستثمارات القائمة في البلد المستضيف لها من خلال إعادة **استثمار الأرباح في** مشاريع مختلفة.

## 1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي<sup>6</sup>

- 1.1. تتخذ **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهاً تصاعدياً على المستوى العالمي.** فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي من 204.9 مليار دولار في عام 1990 إلى ما يزيد عن 1.3 تريليون دولار في عام 2022.
- 1.2. **ارتفعت حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم**، من 16.4 في عام 1990 إلى 70.8% في عام 2022، على حساب انخفاض تدفقاتها إلى الدول المتقدمة.
- 1.3. نسبة الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، والتي بلغت 1.3 تريليون دولار في العام 2022، تجدر الإشارة الى أن **حجم الأصول والمبيعات لأكبر 100 شركة غير مالية متعددة الجنسيات بلغت حوالي 19.20 تريليون دولار، و12.96 تريليون دولار على التوالي. وتوظف هذه الشركات ما يزيد عن 9.2 مليون عامل خارج حدود بلدانها، وفقاً لبيانات أونكتاد في عام 2022.**
- 1.4. توجد نسبة كبيرة (أكثر من 50%) من الأصول والمبيعات والتوظيف لأكبر 100 شركة غير مالية متعددة الجنسيات في العالم، في دول أجنبية مختلفة عن دولها الأصلية.

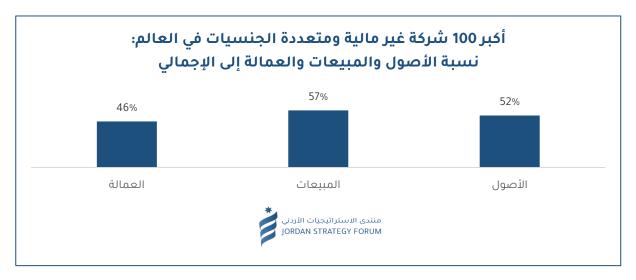
ورقة سياسات | اقتصاديات الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة للأردن | تموز 2023

<sup>5</sup> تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن أونكتاد في عام 2022 $^{6}$ 

 $<sup>^{7}</sup>$  قاعدة بيانات لأكبر 100 شركة غير مالية متعددة الجنسيات في العالم





المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، 2023

1.5. يعتبر حجم أكبر 100 شركة غير مالية متعددة الجنسيات في البلدان النامية والناشئة، ضخماً أيضاً. إذ يبلغ إجمالي أصول ومبيعات هذه الشركات حوالي 10.06 تريليون دولار. وقد 6.53 تريليون دولار على التوالي، وتوظف أكثر من 4.05 مليون عامل خارج حدود للدانها.

# 2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلى

 على عكس الاتجاه العالمي، تتخذ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن مساراً تنازلياً، رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ في العام 2022.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

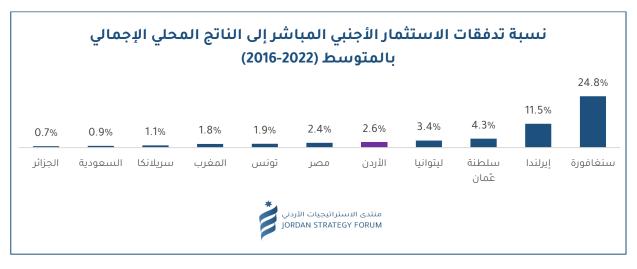


ينعكس الانخفاض في نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على انخفاض نسبته إلى
 الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والتي وصلت إلى 2.3% في العام 2022.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، 2023

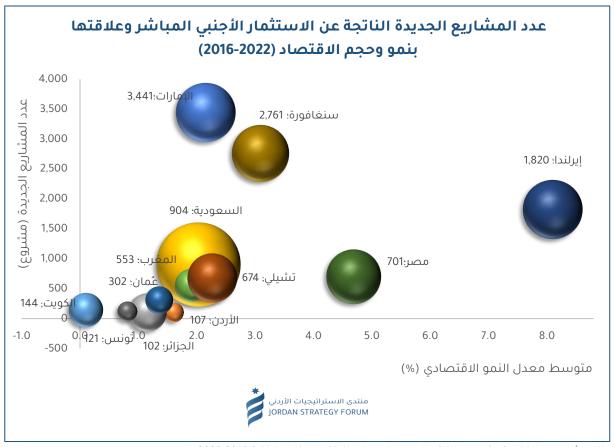
- 3. عند مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن مع مجموعة من الدول المختلفة،
  ومن أجل الوصول إلى استنتاج موضوعي وواضح حول أداء الأردن في جذب هذا التدفق الرأسمالي، نجد ما يلى:
- . **بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حوالي 26.8% فقط** خلال الفترة 2016-2022. في حين حققت سنغافورة (24.8%)، وإيرلندا (11.1%) نجاحات استثنائية في جذب الاستثمارات الأجنبية.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، 2023



ب. **لم يتمكن الأردن من استقطاب عدد كبير من المشاريع الجديدة** الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2016-2022.



<sup>\*\*\*</sup> يمثل حجم الفقاعة متوسط الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد خلال الفترة 2016-2022

المصدر: إعداد المنتدى بالاستناد الى إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والبنك الدولي، 2023

في ضوء ما سبق، وفي سياق الأداء المتواضع للاقتصاد الأردني من حيث النمو، والبطالة، والتجارة، وعجز الموازنة والدين العام، وتدني مستويات الاستثمار، فإن الأردن بحاجة ماسة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، آخذين بعين الاعتبار الملاحظتين التاليتين التي تمت الإشارة إليهما في تقرير ("مراجعة صفات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: تعزيز الاستثمار المستدام")، الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2022:

- أ. "ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل عام 2000، باستحداث عدد كبير من الوظائف لا سيما للإناث. كما بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الصناعية الجديدة حينها حوالي 20% فقط. إلا أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بمتوسط الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والذي يبلغ 40%."
- ب. "تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة التحويلية على القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والعمالة غير الماهرة كصناعة الملابس".



# 4. العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر

## العوامل المؤثرة في السلوك الاستثماري

تستثمر الشركات لأهدافها الخاصة سواء في بلدها الأصلي أو خارجه، كما تختلف تلك الأهداف من شركة إلى أخرى. وعليه، يعتمد الاستثمار، بشقيه المحلي والأجنبي، بشكل أساسي على أهداف الشركة ودوافعها للاستثمار، بالإضافة إلى خصائص اقتصاد البلد المستضيف لاستثماراتها.

ورغم تشابه العوامل التي تؤثر على السلوك الاستثماري للشركات المحلية أو الأجنبية. إلا أن مسألة جذب وتشجيع الاستثمار ليست بالمهمة السهلة. إذ تعتمد هذه المهمة، المعقدة نسبياً، على عدة عوامل مترابطة تتمثل بالظروف الاقتصادية للبلد، والإطار القانوني والسياسات المتبعة فيه، واستراتيجيته نحو جذب الاستثمارات.

يورد منتدى الاستراتيجيات الأردني بالرسم التوضيحي أدناه مكونات كل عامل من العوامل المؤثرة على جلب الاستثمارات، بالاعتماد على توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة<sup>8</sup>.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP): Handbook on Policies, Promotion, and the Facilitation of FDI for Sustainable Development in Asia and the Pacific: United Nations 2022.

# العوامل المؤثرة على السلوك الاستثماري

### الظروف الاقتصادية

### الإطار القانوني والسياسات المتبعة

يعتمد على الحجم ومستويات الدخل، وآفاق الاستقـرار والنمـو الاقتصــادي، والوصــول

### القوانيـــن والسياســات عــلى مستــوى الاقتصاد الكلى:

النقدية، والوصول إلى النقد الأجنبي.

### السوق:

إلــى الأســواق الإقليميـة، وأنمّاط الطلب.

### القوانيـــــن والسياســـات المتعلقـــة بالقطاع الخاص:

والوضـــوح والاستقــرار في السياســـات ودو ـــــوع و المستحد والمسيد عدد العامة. وسهولـــة الدخــول والخـــروج من الأســـــــواق، وفعاليـــة الأســـواق المالية.

مــدى تُوفـــر المــوارد الطبيعية، والتكنولوجيا

### قوانين وسياسات الصناعة والتجارة:

وسياسات التحرير، والعضوية في اتفاقيات الْتَجَارَةَ الإقليميَّةُ، وسياسات المنافسة. ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

### التنافسية:

مدى توافـر القوة العاملة المنتجـة وكلفتها، والبنية التحتية المادية. والمؤسسات المالية.

### السياسات الاستثمارية:

والمعاملـــة الوطنيــة، وحقـــوق الملكيـة، واستقــــــرار القوانيــــــن، والسياســـاتّ.

### أساسيات الاقتصاد الكلي:

الضريبي، ومعدل التضخم، وأسعار الصـرف،

استراتيجيات الاستثمار

يعكس مستوى وحجم المخاطر في بلد ما

### استراتيجيات الشركات:

إدراك المخاطر:



وفق هذه العوامل، أشارت نتائج مسح ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن شركة كيرني (Kearney) في عام 2022، وإلى ما يلي:

- لا يوجد عامل معيّن يهيمن على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تتوزع تقييمات العوامل بنسب متقاربة. أما فيما يتعلق بالعامل الأكثر أهمية، فقد حصل عامل "الفساد وشفافية الأنظمة الحكومية" على النسبة الأكبر، وهي 17%.
- يتغير تصنيف العوامل الـ 19 حسب ترتيب الأهمية مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، ارتفع تصنيف "مستوى مواهب ومهارات العمالة" من المرتبة 16 في مسح عام 2019، إلى المرتبة 9 في مسح عام 2012، إلى المرتبة 15 في مسح عام 2012، إلى المرتبة 15 في مسح عام 2022.

يبين الجدول أدناه ترتيب وأهمية العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر عبر السنوات (2019 -2022) حسب نتائج مسوحات ثقة المستثمر الأجنبي المباشر الصادرة عن شركة كيرني.

أهم العوامل لاختيار مكان الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مسوحات شركة كيرني						
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	%	العوامل	
2022	2021	2020	2019	2022	العنواس	
1	5	3	4	17%	الفساد وشفافية الأنظمة الحكومية	
2	2	2	2	15%	القدرات التكنولوجية والابتكارية	
3	1	1	1	15%	معدلات الضرائب وسهولة دفعها	
4	9	5	7	14%	سهولة نقل رأس المال من دولة إلى أخرى	
5	6	13	5	13%	حقوق المستثمر وحقوق الملكية	
6	4	11	10	13%	كفاءة العمليات القانونية والتنظيمية	
7	10	9	3	11%	البيئة الأمنية بشكل عام	
8	7	12	8	11%	الحوافز الحكومية للمستثمرين	
9		18	16	10%	مستوى مواهب ومهارات العمالة	
10	13	8	11	10%	المشاركة في الاتفاقيات التجارية	
11	11	6	14	9%	حجم السوق المحلي	
12				9%	توافر المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخرى	
13	14	14		9%	توافر رأس المال المالي في السوق المحلي	
14	12	4	9	9%	جودة البنية التحتية الرقمية	
15	8		6	8%	تكلفة العمالة	
				8%	جودة البنية التحتية المادية	
	17	10	12	8%	أداء الاقتصاد المحلي	
	3	7	13	<b>7</b> %	قدرات البحث والتطوير	
				5%	توافر الأراضي والعقارات	

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> شركة كيرني (Kearney) هي شركة استشارات عالمية، تجري مسحاً سنوياً لعينة من 500 مدير تنفيذي لشركات عالمية من أجل تقييم العوامل الأكثر أهمية للاستثمار الأجنبي المباشر.



وبالنظر إلى النتائج أعلاه، نجد بأن فرصة جذب الاستثمارات بنوعيها المحلية والأجنبية، هي أكبر في الاقتصادات التي تتسم بالانفتاح الاقتصادي، والتي تمتلك آفاق جديدة للنمو، وتتمتع بسياسات اقتصادية سليمة، واستقرار سياسي واقتصادي، وعمالة منتجة، وتتوفر لديها الموارد الطبيعية، والبنية التحتية الجيدة المادية والمالية والتكنولوجية، وسهولة الوصول إلى الأسواق، والحوكمة الرشيدة في مؤسسات دولها، وحماية الاستثمارات المحلية والأجنبية فيها.

### الهيئات المختصة بتشجيع الاستثمار

تجدر الإشارة إلى أن الشركات التي تسعى للاستثمار تبذل عادة جهداً كبيراً، وتنفق الكثير من الأموال لتتعرف على الأنظمة المتبعة في الدول المستضيفة لاستثماراتها لغايات الامتثال لها. فهي تقوم بتحليل جميع القضايا المتعلقة بالضرائب، وحجم الطلب المتوقع على منتجاتها، وتكاليف الاستيراد والتصدير لمدخلات إنتاجها، وغيرها الكثير. وتعتبر مثل هذه المعلومات صعبة الوصول، ومرتفعة التكلفة على الشركات الأجنبية التي تسعى للاستثمار في الخارج. وبالتالي لا بد من توفيرها وتسهيل الوصول إليها من قبل الدول المستضيفة.

ولغايات تقليص فجوة الوصول إلى مثل تلك المعلومات ما بين الشركات الأجنبية والمحلية، تتجه الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى اعتماد منصات إلكترونية توفر المعلومات لجذب الاستثمارات وتشجيعها. بالإضافة إلى تبني بعض السياسات التقليدية كمنح إعفاءات ضريبية على الدخل، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتقديم الامتيازات للشركات التي تعمل في المناطق التنموية الخاصة والحرة.

أما في إطار الحديث عن جذب الاستثمارات وتشجيعها، فقد قامت الدول بإنشاء ما يسمى بـ "هيئات تشجيع الآونة الاستثمار (Investment Promotion Agencies - IPA's)". وقد أصبح إنشاء مثل تلك الهيئات، في الآونة الأخيرة، هو القاعدة، بحيث يتم إنشاؤها إما كإدارة داخل وزارة قائمة، أو كوحدة في رئاسة مجلس الوزراء، أو كهيئة مستقلة، أو كوزارة بحد ذاتها.

ورغم تفاوت مزايا هيئات تشجيع الاستثمار حسب شكلها الإداري، إلا أن مهامها متقاربة جداً، وفق الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

## المهام الرئيسية لهيئات تشجيع الاستثمار:

- 1. تشجيع الاستثمار، لنشر الوعي حول الفرص الاستثمارية، وتحسين الانطباع عن الدولة، وزيادة اهتمام المستثمرين المحتملين بها.
  - 2. **تسهيل إجراءات الاستثمار**، لضمان استقطاب المشاريع الاستثمارية، وتسريع عملية تنفيذها.
- تقديم الرعاية للمستثمر الحالي، لزيادة حجم الاستثمارات القائمة، وتعظيم أثرها، وتحسين البيئة الاستثمارية ككل.

وقد بلغ عدد الهيئات المختصة بالاستثمار حول العالم حوالي 170 هيئة. وبحسب نتائج دراسة للبنك الدولي $^{10}$  حول أهم الخصائص التي تميزت بها هيئات تشجيع الاستثمار الناجحة، نجد ما يلي:

<sup>&</sup>lt;sup>10</sup> The World Bank: What Makes an Investment Promotion Agency Effective? Findings from a Structural Gravity Model (January 2023).



### الخصائص التى تميز هيئات تشجيع الاستثمار الناجحة

- 1. "تميل هيئات تشجيع الاستثمار التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية والارتباط القوي مع القطاع الخاص إلى أن تكون أكثر فعالية".
- 2. "تزداد فرص نجاح هيئات تشجيع الاستثمار عندما ينصب تركيزها في العمل على تشجيع الاستثمار في قطاعات اقتصادية وأنشطة أعمال محددة". فقد تقوم بعض الدول بتوسيع دور ونطاق عمل هيئات تشجيع الاستثمار لديها بحيث تشمل مهام أخرى كتشجيع الاستثمار المحلي المباشر، والتفاوض على اتفاقيات الاستثمار، وإصدار التراخيص، وتشجيع الصادرات، والتفاوض على الامتيازات العامة، وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، إلا أن تعدد هذه الأدوار "قد يخفف أيضا من التركيز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر."
- 3. تعتمد هيئات تشجيع الاستثمار الفعالة والناجحة على مجموعة من الإرشادات والبروتوكولات ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تتوافق مع استراتيجيتها. كما أنها تمتلك الموارد المالية الكافية والمستدامة التي تعزز من قدرتها على العمل وتضمن استمراريتها. وعادة ما يكون لها مكاتب تمثيل أو فروع خارجية تساعدها في أداء مهامها. إلا أن أهم مورد تمتلكه هذه الهيئات هو المورد البشرى- فهي توظف الأشخاص ذوى الخبرات المتخصصة والمناسبة، وبأجور مجزية."



# 5. إطار عمل الاستثمار في الأردن:

### الإطار القانوني والمؤسسي

في 11 تشرين الأول من عام 2021, تم إنشاء وزارة الاستثمار في الأردن لتحل محل هيئة الاستثمار الأردنية. وتتمثل رؤية الوزارة في "تحقيق بيئة أعمال متطورة ومنافسة لجعل الاردن وجهة جاذبة ومحفزة ومستدامة للاستثمار."

فيما تركّز رسالة الوزارة على "التميز بتحفيز وجذب الاستثمارات والإسهام بالنمو الاقتصادي من خلال رسم السياسات العامة التي تستند الى إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير بيئة الأعمال وتحقيق تنمية مستدامة وتعظيم المزايا النسبية بالمملكة والمساهمة في رفع جودة الخدمات المقدمة وتنفيذ خطط وبرامج تطوير رئيسة لخدمة المستثمر وتوظيفها التوظيف الأمثل."

وتتمحور أهداف الوزارة حول:

- 1. زيادة فعالية البيئة الاستثمارية،
  - 2. زيادة فعالية الاستثمارات،
- 3. تعزيز الملاءة والاستدامة المالية،
- 4. تعزيز القدرة المؤسسية نحو التميز".

وقـد صـدر قـانون " تنظـيم البيئـة الاسـتثمارية لسـنة 2022" بصـيغته الجديـدة مـؤخراً، ونظـام "تنظـيم البيئـة الاسـتثمارية لسـنة 2022" بموجـب القـانون، وذلـك بهـدف تحسـين تنافسـية بيئـة الاعمـال فـي الاقتصاد الاردنى، من خلال الارتكاز على المبادئ التالية:

- · المساواة بين المستثمر الاردني وغير الأردني في الحقوق والامتيازات.
- حماية الاستثمارات وعدم التدخل في الأنشطة والحقوق والمصالح الاستثمارية.
  - · التحول من مبادئ الرقابة المسبقة الى الرقابة اللاحقة.
- تحفيز وتشجيع الاستثمار في المشاريع الريادية والابتكار، ومشاريع البحث والتطوير.
  - تهيئة البيئة المناسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
    - رقمنة وأتمتة كافة الاجراءات والخدمات الاستثمارية.
    - تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وضمان حماية المستهلك.
  - حماية البيئة والتحول الى الاقتصاد الأخضر، والسلامة، والصحة، والعامة.

كمــا أطلقــت وزارة الاســتثمار منصــة (اســتثمر فـي الأردن)، كــأول منصــة الكترونيــة ترويجيــة تفاعليــة في المملكــة خاصــة بالمســتثمرين المحليــين ويســير التواصــل مــع المســتثمرين المحليــين والأجانــب، وتمكـين المســتثمرين الجــدد مــن التعــرف علــى بيئــة الاعمــال فـي المملكــة، وأهــم الفــرص الاستثمارية ذات الأولوية.



### أولويات جذب الاستثمار وفق الأنشطة الاقتصادية ودورها في تحفيز النمو وفرص العمل

في البداية، لا بد من التأكيد على بعض الحقائق المتعلقة بالاقتصـــادات الصـــغيرة والمفتوحة والنامية، كالاقتصــاد الأردني. فهي تعتمد بالأســاس على الصــادرات الوطنية، وجذب الاســـتثمارات الداعمة للتصــدير من أجل تحقيق نمو اقتصــادي حقيقي. كما وأن النمو الاقتصــادي فيها لا يترجم بالضــرورة إلى المزيد من فرص عمل وبخاصــة المجزية منها، لا ســيما للفقراء والضــعفاء. حيث يحدد النمو الاقتصادي - وفق منظمة العمل الدولية - "السـقف المطلق الذي يمكن أن يحدث من خلاله نمو في العمالة وفي إنتاجية العمل"، إلا أن أثر ذلك النمو على توفير عمالة أكثر إنتاجية لا يتوقف على معدل النمو فحســب، بل أيضــا على الكفاءة التي يترجم بها النمو إلى وظائف منتجة. وتعتمد كفاءة النمو على عوامل عدة مثل التكوين القطاعي للنمو، وكثافة رأس المال نســـبة للعمالة داخل القطاعات المختلفة.

أي بمعنى آخر، لا بد من التركيز على مصادر النمو الاقتصادي من القطاعات كثيفة العمالة، وتوجيه بوصلة سياسة جذب الاستثمارات نحو مشاريعها، خاصة في ظل معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب. وبالتالي لا بد أن يكون "النمو في مجال العمالة" هو موضع الاهتمام الأساسي من قبل صناع القرار، وواضعى السياسات العامة.

ويؤكد المنطق الاقتصادي على ضرورة تبني الأردن لسياسـة زيادة الإنتاج من السـلع ذات الطلب العالي إقليميا ودوليا، مما ســيســاهم في دعم نمو الإنتاج مســتقبلا، ورفع مســتوى الاســتهلاك المحلى. بالإضافة الى التوجه نحو تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات الاردنى.

وفي هذا السياق، تصبح الحاجة ملحة لمعرفة مصادر النمو الاقتصادي التي من الممكن أن تولّد فرص عمل منتجة وكافية للحد من معدلات البطالة المرتفعة، بالتوازي مع معرفة أهم مصادر النمو التي يمكن أن تلعب دورا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة.

وللإجابة على هذا الســـؤال، لا بد من نظرة معمقة لفهم التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصـــاد الأردني، وتحديد القطاعات الاقتصـــادية فيه ذات العمالة الكثيفة والصـــادرات الوطنية الرئيسية، من أجل توجيه أولويات جذب الاستثمار.

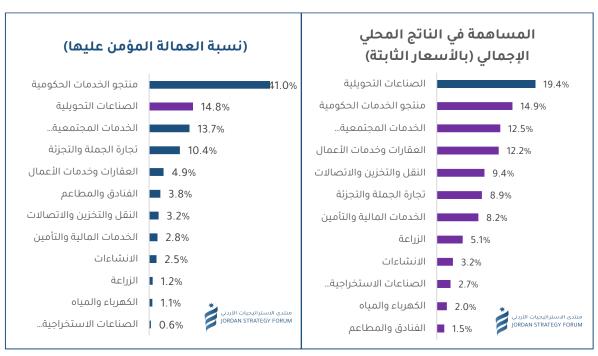
وعند تحليل تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصـــادرات الوطنية وتوزيع العمالة وفقاً للأنشـــطة الاقتصادية الرئيسية، يمكن استنتاج ما يلى:

1. يعد قطاع الصـناعات التحويلية أعلى القطاعات مسـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنســـبة بلغت 19.4%، كما يوظف حوالي 14.8% من الأفراد المؤمن عليهم. ويســـتحق هذا القطاع اهتمام واضـعي السـياســات، حيث يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ونمو العمالة.



2. رغم أن قطاع الخدمات الحكومية هو من اعلى القطاعات الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة وصلت الى 14.9%. وهو الأعلى في التوظيف بما نسبته 41% من إجمالي العمالة المؤمن عليها. إلا أن هذا القطاع غير قادر على خلق فرص عمل كافية للحد من البطالة، بسبب وصوله الى الحد الأعلى من التوظيف.

## مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) والعمالة المؤمن عليها - بالمتوسط (2020-2022)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2023

- 3. يعاني قطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والذي يوظف 13.7% من العمالة المؤمن عليها، من ضعف المشاريع والمخصصات التنموية الموجهة نحو تطوير قطاع التعليم والصحة، بالتالي فمن غير المتوقع أن يخلق هذا القطاع فرص عمل كافية للحد من البطالة. كما من المرجح أن ينمو هذا القطاع (من حيث العمالة) وفقا لمعدلات نمو السكان.
- وكذلك الحال بالنسبة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والذي يوظف 10.4% من المؤمن عليهم.
  فمن الصعب على هذا القطاع خلق فرص عمل كافية للحد من البطالة. خاصة وأن أكثر من
  82.2% من منشــآت القطاع تعتبر منشــآت صــغرى (توظف 4 عمال أو اقل)<sup>11</sup>. وعادة ما ينمو هذا القطاع (من حيث العمالة) وفقا لمعدلات نمو السكان والدخل الحقيقي للفرد.
- 5. تمثل قطاعات الزراعة والتعدين والمحاجر معا 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فهي توظف 1.8% فقط من الأفراد المؤمن عليهم اجتماعيا. بالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تسهم في الحد من معدلات البطالة.
- **6.** تشكل قطاعات الكهرباء والمياه، والبناء، والمطاعم والفنادق، والنقل، والتخزين، والاتصالات، وخدمات التمويل والتأمين، والخدمات العقارية وخدمات الأعمال مجتمعة نســــبة كبيرة من

 $<sup>^{11}</sup>$  قاعدة بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2023



الناتج المحلي الإجمالي (36.5%). ومع ذلك، توظف هذه القطاعات 18.3% فقط من الأفراد المؤمن عليهم اجتماعياً، وبالتالي من الصــعب أن تلعب دورا متوازنا بين النمو الاقتصـــادي ونمو العمالة.

ووفقاً لما ســبق ذكره، يُلاحظ بأن قطاع الصــناعات التحويلية هو الأقدر على لعب دور التوازن بين النمو الاقتصــادي ونمو العمالة. ولغايات تحقيق نمو اقتصــادي حقيقي قوي ومســتدام، ينعكس على توليد فرص العمل، لا بد من النظر إلى المنشــآت الصــناعية القادرة على زيادة حجم الصــادرات بشــكل عام، والصــادرات الأكثر تطوراً بشــكل خاص. ورغم أن هذه المنشــآت قليلة العدد، إلا أنها تتصـدر النســبة الأكبر من الصـادرات الوطنية في الأردن. وفيما يلى بعض الحقائق حول قطاع الصناعات التحويلية في الأردن:

أ. هناك عدد محدود من السلع التي تشكل النسبة الأعلى في إجمالي الصادرات
 الوطنية. كما أن أعلى 6 سلع تمثل حوالي 63.4%، بينما تمثل أعلى 14 سلعة مصدرة
 79.8% من إجمالي الصادرات الوطنية.



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، 2023



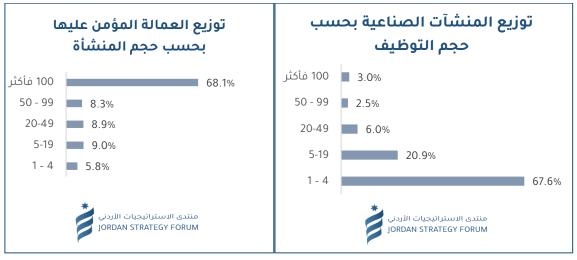
ب. ارتفع العدد الإجمالي لمنشآت الصناعات التحويلية من 8,176 في عام 2015، إلى 9,365 في عام 2021. وبالمثل، **ارتفع عدد الأفراد المؤمن عليهم اجتماعياً العاملين فيها** من 167,537 في عام 2015. إلى 196,054 في عام 2021.





المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2021

**ج.** توظف معظم منشـــآت قطاع الصـــناعات التحويلية ما بين 1-4 موظفا مؤمن عليه اجتماعياً في المؤســــســـات التي اجتماعياً في المؤســــســـات التي توظف 100 فرد أو أكثر.



المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2021

بالمحصلة، فإن ما نسبته 3% من المنشآت المؤمنة اجتماعياً التي توظف 100 فرد أو أكثر في قطاع الصـــناعـات التحويليـة يعمـل بهـا 68.1% من الأفراد المؤمن عليهم. بالتـالي، تهيمن الشركات الكبيرة على عملية التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية.



## 6. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردنى:

في سياق المسؤولية المشتركة المتعلقة بتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، يورد منتدى الاستراتيجيات الأردني أدناه مجموعة توصيات تعنى بتحسين أداء الأردن في تعزيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، على مستوى وزارة الاستثمار، وأدوات تمويل الاستثمار، والأولويات القطاعية.

## التوصية 1: تقديم خدمات الرعاية للمستثمرين

- أ. إيلاء الأهمية الكبيرة للمستثمر الأجنبي والمحلي، وتعزيز تجربتهم الاستثمارية محليا.
  إذ ينتج عن ذلك استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية نتيجةً للرعاية المقدمة لقاعدة المستثمرين الحاليين.
- ب. أن تقدم وزارة الاستثمار خدمات نوعية للمستثمرين تشمل التحليلات الذكية على المستوى القطاعي.
- ج. أن تعتمد الوزارة أنظمة ذكية وفعالة لرصد الشكاوى ومعالجتها، وحل النزاعات التي قد يتعرض لها المستثمرين.
- د. أن تقوم وزارة الاستثمار بتصميم واعتماد مجموعة من مؤشرات الأداء التفصيلية لتتبع أداء الستثمارات في الأردن، ومنها حجم الاستثمارات وعددها، وعدد العاملين فيها، وحجم صادراتها، وتوزيعها القطاعي، والتوسعات الاستثمارية، والاستثمارات الإقليمية، وتنوع المنشآت، والاستثمارات الجديدة.
- ه. أن يكون هناك مكاتب تمثيل مؤثرة تابعة لوزارة الاستثمار من أجل جذب ورعاية مصالح المستثمرين بما يتوافق مع المصالح الوطنية.
- و. أن تحرص وزارة الاستثمار على وجود أصحاب الخبرة والاختصاص في مختلف لجانها. بما في ذلك مجلس الاستثمار. حيث تشير التجارب الدولية الناجحة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كسنغافورة وإيرلندا، إلى حرص تلك الدول على وجود خبرات متخصصة في الشأن الاستثمارى والاقتصادى ضمن أعضاء مجالسها.

## التوصية 2: اتباع أفضل الممارسات في جذب الاستثمار

الاسترشاد بالتجارب الناجحة في جذب الاستثمارات والمحافظة عليها كالتجربة الإيرلندية. حيث أشار المسح المشترك ما بين وكالة التنمية الدولية في إيرلندا (IDA). والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (WAIPA)، ومجموعة البنك الدولي إلى ضرورة التركيز على التوصيات التالية:



- 4.1 اعتبار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملية تقودها المعاملة وليس المعاملات. حيث تعتمد الدول الناجحة بشكل رئيسي في إطار عملها لجذب الاستثمار على العلاقة التشاركية الدائمة ما بين الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، والشركات الريادية القادرة على التحول والنمو على الصعيد الدولي.
- 4.2 تعزيز العمل المشترك ما بين وزارة الاستثمار في الأردن ومختلف المؤسسات الحكومية لتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتعزيز بيئة الأعمال، خاصة وأن إطار عمل الاستثمار الأجنبي المباشريتسم بطول الأمد.
- 14.3 الاستهداف المباشر والمحدد لشركات الاستثمار الأجنبي، في ظل المنافسة الدولية على الستثمارات. وعليه، لا بد أن تستهدف وزارة الاستثمار قطاعات محددة، وبلدان معينة مصدرة للاستثمارات، وحتى شركات مستثمرة بعينها، كما تم ذكره سابقاً. وهنا يمكن أن تبدأ بالتركيز على الشركات الـ 100 المذكورة مسبقاً والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.
- 4.4 تعزيز تنافسية وزارة الاستثمار من خلال خبرات العاملين لديها في تطوير الأعمال، وجذب الاستثمارات. حيث تتميّز الوكالة الدولية للتنمية في إيرلندا بميزة تنافسية ناتجة عن حصيلة الخبرات التي تعمل لديها، والتي تملك المهارات المعرفية اللازمة لتطوير الأعمال على مستوى كافة القطاعات، إذ يسمّل ذلك من عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، والمحافظة على بقائها.

## التوصية 3: تبنى الأدوات التمويلية الفاعلة لتشجيع الاستثمار

لا بد من العمل على الوصول إلى مصادر التمويل البديلة عن المنح والاقتراض الذي يستخدم لتمويل عجز الموازنة والنفقات الرأسمالية، وخاصة في ظل محدودية الموارد المالية الحالية. وفي هذا السياق، يجب أن تعمل الحكومة، من خلال وزارة الاستثمار، على تعزيز وتسريع الاعتماد على الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص (PPPs) عوضاً عن النمط التقليدي في تقديم الخدمات الحكومية. حيث يعتبر هذا النوع من الشراكات أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وجودة الخدمة.

وفي سياق المسؤولية المشتركة لتعزيز الاستثمار، لا بد من التأكيد على ضرورة تفعيل سوق السندات بشقيه الأولي والثانوي، علماً بأن مشاريع البنية التحتية التي تتم من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، تتطلب التزامات طويلة الأجل للحصول على رأس المال. وعليه، فإن وجود سوق أولي وثانوي للسندات الحكومية والخاصة منها، يخفف من مشكلة محدودية الموارد المالية من خلال توفير الأصول التي تمكّن المدخرين من الاستثمار فيها. وفي هذه الحالة، فإن مشاريع الشراكة الكبيرة ما بين القطاع العام والخاص لن تتطلب اقتراض مصرفي مباشر، يصعب عادةً الحصول عليه.



### التوصية 4: التركيز على الصادرات الوطنية القائمة والقطاعات ذات الأولوية

لقد أشارت رؤية التحديث الاقتصادي إلى ضرورة التركيز على القطاعات الإبداعية، وذات القيمة المضافة العالية، والصادرات الوطنية القائمة باعتبارها ذات أولوية. وعليه، يتعين على وزارة الاستثمار والجهات المعنية في الأردن:

- 4.1 أن تنشأ علاقة مباشرة مع أبرز المصدرين بشكل شخصي، وأن تتحاور معهم حول كيفية تجاوز التحديات القائمة والفرص المتاحة للتوسع في استثماراتهم، وزيادة طاقاتهم الإنتاجية، وتعزيز صادراتهم كنسبة من الصادرات الوطنية وتنويعها، وبالتالي استحداث المزيد من الوظائف اللائقة للأردنيين.
- 4.2 الإســراع في **التنفيذ الفعلي للمبادرات الداعمة لرفع تنافســية الصــادرات الصــناعية والط**اقة، **والمُســاهِمة في تحســين البيئة الاســتثمارية**، وتحديداً المتعلقة بكلف الإنتاج والطاقة، وتقييم تنفيذ تلك المبادرات بشـــكل دوري، بهدف تحديد مســـتوى انعكاســـها على زيادة الصادرات الصناعية.
- 4.3 تشجيع الاستثمار في الصناعات ذات الصلة بالبوتاس والفوسفات، وتعزيز الترابطات الافقية والعامودية مع الشـــركات المحلية من صـــناعات الأســـمدة، بهدف زيادة القيمة المضافة لتلك الصـناعات الوطنية، وزيادة حجم صـادراتها، على الرغم من ان تلك الصــناعات قد لا توفر فرص عمل كبيرة مقارنة بالقطاعات الصــناعية الأخرى، إلا أنها تلعب دورا كبيرا في رفد خزينة الدولة بالعملات الأجنبية.
- 4.4 التركيز على قطاع الســياحة، فهو من القطاعات ذات الأولوية. خاصــة وأن نســبة عائدات السياحة في الأردن إلى إجمالي الصادرات مرتفعة مقارنة مع غيرها من الدول في العالم، حيث شكلت بالمتوسط خلال الفترة 2010-2019 ما نسبته 36.7% وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي، في حين تراجعت الى ما نســـبته 16.7% من إجمالي الصـــادرات في عام 2020، بسبب الجائحة. وفي كلا الحالتين تعتبر هذه النسب مرتفعة عالمياً.

بالمحصلة، وفي ظل كثرة العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات وترابطها ببعض، وحاجة الاقتصاد الأردني الملحة للاستثمار، تجدر الإشارة إلى أن العمل على جذب الاستثمار لا يقتصر على وزارة الاستثمار فقط؛ بل هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. حيث يتشارك عدد كبير من الوزارات والمؤسسات المعنية، كما هو الحال في معظم الدول، في مسألة جذب الاستثمار. ومن تلك الوزارات والمؤسسات المعنية في الأردن وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولى، ووزارة الخارجية، والبنك المركزي، وغرفتي الصناعة والتجارة، وغيرهم الكثير.



# أبرز تحديات الاقتصاد الأردني

2.1 % معدل النمو الاقتصادي السنوي خلال الفترة 2010-2022.

معدل البطالة خلال العـام 2022 بعد أن كانت 12.5% خلال العام 2010 \*

☀ تم تغيير منهجية احتساب معدلات البطالة في سنة 2017



7.1 % متوسط نسبة تكويـــن رأس المـال الثابــت الخاص والعام (حجم الاستثمار) إلى الناتــج المحلى الإجمالي خلال الفترة (2015 - 2021) في الأردن وهي تعتبر منخفضة مقارنة بالعديد من الدول.



المحلى الإجمالي \*\* نتيجة الضعف المستمر في المالية العامة

★★ باستثناء ديون صندوق استثمار أمـوال الضمــان

-38.5% نسبــة التغيـر فـي صــافي الأصـول الثابتـة (الاستثمـار) للشركات الصناعيـة المدرجة خلال الفترة 2010-2021.

• 21 % نسبة التغير في صافي الأصول الثابتة (الاستثمار) للشركات الخدمية المدرجة خلال الفترة 2010-2021.

2% فقـــط مـــن صــادرات الأردن الصناعية تعتبر عالية التكنولوجيا خلال الفتر 2021-2015



# الاستِثماراتِ الأجنبيـة المِباشـرة محلياً وعالمياً: بعض المشاهدات





ارتفعت حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، من 16.4% في عام 1990 الى 70.8% في عام 2022.



انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشـــر للأردن، رغــــم التحســـنّ الملحوظ الذي طرأ في العام 2022.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبى

**المباشر في العالم** من 204.9 ملياًر

دولار في عام 1990 **إلى ما يزيد عن 1.3** 

تريليون دولار في عام 2022 وبنسبة



بلغ حجم الأصول لأكبر 100 شركة غير مالية متعددة الجنسيات حوالي 19.20 تريليون دولار، وبحجم مبيعات 12.96 تريليون دولار. وتوظف هذه الشركات ما يزيد عن 9.2 مليون عامل خارج حدود بلدانها.



%0.9

想提別測

السعودية

متوسط نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي (2022-2016)

**%24.8** %11.5 %4.3 %2.6 %1.8 %2.4 عُمان المغرب مصر الأردن إيرلندا سنغافورة

عدد المشاريع الجديدة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر (2016-2022)



# أهم العوامل المؤثرة في اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر للدول حسب مسوحات شركة كيرني





# أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر



تحفيلز الابتكار وزيادة الإنتاجية



توفير وظائف أفضل أجراً وأكثر استقراراً، وبالأخص للإناث





زيادة حجم صادرات الدول

المستضيفة للاستثمارات

نقل التكنولوجيا، والخبـرة الفنيـــة مــن الشركـــات الأجنبيـــة إلـى الشركــات المحلية



# توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لتعزيز الاستثمار



الاهتمــام بالمســتثمر الأجنبـي والمحلـي، وتعــزيز تجربتهم الاستثمارية محليا





تقديـم خدمــات نوعيــة للمســتثمرين تشــمل التحليــلات الذكية على المســتوى القطاعي، وتبني أنظمة ذكية وفعالة لرصد الشكاوى ومعالجتها.

الاسترشـاد بالتجـارب الناجحـة فـي جـذب الاســتثمارات والمحافظـة عليهـا كالتجربـة الإيرلندية، والاستهداف المباشر والمحدد لشركات الاســتثمار الأجنبي، والتركيز على أفضل 100 شــركة عالمياً.





تعزيــز الوصول إلى مصــادر تمويل بديلة عن المنح والاقتــراض التــي تســتخدم لتمويل عجــز الموازنة والنفقات الرأسمالية.

> الإســراع فـي التنفيــذ الفعلـي للمبــادرات الداعِمة لرفع تنافســية الصــادرات الصناعية والمُســاهِمة في تحسين البيئة الاستثمارية.





إنشـاء علاقة مباشرة ما بين وزارة الاستثمار وأبرز المصدريـن، للتحـاور معهـم حـول كيفيـة تجـاوز التحديـات القائمـة واسـتغلال الفـرص المتاحـة للتوسع في استثماراتهم.



لتقييم الدراسة



www.jsf.org

